«التشاؤل».. والقمة العربية!

د. أحمد عبد الملك

يدعوني الصديق إلى كتابة مقال «تفاؤلي» حول القمة العربية التي تُعقد يومي 24 و25 من مارس الحالي في دولة الكويت! وسابدا من الكويت التي أتمت استعداداتها لاستضافة القمة، بعد الزيارات والاتصالات التي قامت بها الكويت لـ«حلحلة» بعض القضايا الشائكة.

وبودي أن يكون هذا المقال «تفاؤليا»، لولا أن المشهد العربي يفرض صورا أخرى لا تقرّبنا من التفاؤل.

فلقد أعلن الشيخ سلمان الحمود وزير الإعلام بدولة الكويت أن التمثيل الخليجي في قمة الكويت سيكون على مستوى عالٍ «وهذه إشارة تفاؤلية».. كما طالب بعدمَ «القفز بالقمة فقط إلى موضوع معين» «وهذه إشارة وسطي»، كما وصف الوضع العربي الراهن بانه «صعب». «وهذه إشارة تشاؤمية»، معربا عن أمله في أن تخرج القمة بنتائج إيجابية تساهم في التغيّر إلى الأفضل «وهذه إشارة وسطي»!

وكان وكيل وزارة الخارجية الكويتية خالد الجار الله، قد أعلن أن القمة العربية تنعقد في ظل ظروف دقيقة «وهذه إشارة وسطي»، وتتطلب اللقاء والتشاور بشأن قضايا مهمة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والوضع المأساوي في سوريا «وهذه إشارة وسطي». فيما أكد نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد بن حلي، أن عقد القمة في الكويت يشكل فرصة لمعالجة أوضاع العلاقات العربية وإزالة «الشوائب» التي تعكّر صفوها «وهذه إشارة تشاؤمية»، وتنقية الأجواء العربية «وهذه إشارة وسطي». فيما لمح إلى أن الاختلافات التي دخلت «البيت الخليجي» لن تكون مُدرجة على دول أعمال قمة الكويت «وهذه إشارة تشاؤمية». فيما رجّحت مصادر دبلوماسية كويتية «حسب «CNN» عربية» أن تشهد القمة مبادرات للمصالحة «تجري مناقشتها خلف الأبواب المغلقة» «وهذه إشارة وسطي».

وبرأينا أن اللقاءات التمهيدية الثنائية «خارج قاعة القمة» تكون أفضل وسيلة لكسر الجليد، الذي تراكم فوق العلاقات العربية – العربية، وتتيح فرصة لوضع الحلول المناسبة والمقبولة من جميع الأطراف. ذلك أن معظم التصريحات التي استعرضناها تؤكد تغلب «الإشارات التشاؤمية» على تلك «التفاؤلية»! وهذا ما يجعل هاجس «عدم الاتفاق» حول القضايا الرئيسة يلوح في الأفق.

بالطبع ستكون هنالك قضايا مهمة على جدول الأعمال، مثل القضية الفلسطينية والأوضاع المأساوية في سوريا، والعلاقات العربية – العربية «خصوصا بعد تداعيات «الربيع العربي»»، التي خرجت من ملعبها الأصلي لتكون مباريات في ملاعب الآخرين، بكل اتجاهاتها وتناقضاتها. ونحن نجزم بأن هذه التداعيات هي لب مشكلة العلاقات العربية – العربية، ناهيك عن تدهور الأوضاع الأمنية في بعض بلدان «الربيع العربي». ودخول بعضها دوامة العنف والثار من الثورات ومن الثوار، وغياب مؤسسات الدولة، وبروز السلاح كأهم لاعب على الساحة «كما هو الحال في ليبيا واليمن وسوريا والعراق»، وحدوث «انشطارات» داخل البلد الواحد، مثل مصر. إضافة لبعض الملفات الجانبية، كمكافحة الإرهاب، والذي ثار حوله جدل كبير في الأيام القليلة الماضية في منطقة الخليج العربي. وكذلك طلبات للانضمام إلى الجامعة العربية من كل من تشاد ودولة جنوب السودان. إلا أن ملف «إصلاح الجامعة العربية» سيكون من الملفات المهمة التي يرتكز عليها العمل العربي المشترك، فيما لو جرت الموافقة عليه بالإجماع.

وعن إصلاح الجامعة العربية، صرح مندوب قطر الدائم لدى جامعة الدول العربية سيف البوعينين، بأن دولة قطر دعمت الجهود المبذولة لتنفيذ قرارات قمة الدوحة «وهذه إشارة تفاؤلية»، سواء فيما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية أو الأزمة السورية أو تطوير منظومة العمل العربي، وهو إصلاح الجامعة العربية «وهذه إشارة وسطي»، لأن موافقة الدول العربية على تقرير تطوير الجامعة أمر مهم.

نحن بصراحة نأمل أن تنجح القمة العربية في مداواة كل الجراح العربية، وأن تؤكد حق الشعوب العربية في حياة كريمة وعادلة وآمنة، وألا تترك مصائر الشعوب بيد السلطات التي تأخذها ذات اليمين وذات الشمال، بفعل التجاذبات السياسية! ذلك أن اشتعال أي بقعة من العالم العربي، يؤثر على جميع الدول العربية، ويترك الباب مفتوحا على جميع الاحتمالات، بما فيها إطلالة «الرؤوس الأجنبية» في المنطقة.

وكان أمين جامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي قد عبّر عن «قلقه» «وهذه إشارة تشاؤمية» على مستقبل الجامعة العربية، ولكنه عاد و«طمأن» العرب بأن «قطار التطور والإصلاح بدأ يتحرك في الاتجاه الصحيح» «وهذه إشارة وسطي»، لأننا لا نعرف في أي محطة سوف يتوقف هذا القطار، ذلك أن بعض المحطات غير آمنة، وتعرض الركاب للخطر! وقال إنه سيقدم إلى قمة الكويت تقريرا كاملا حول تطوير ميثاق الجامعة العربية «وهذه إشارة تفاؤلية»، ولكن ليست هنالك ضمانات بموافقة الدول العربية على التقرير!

وأخيرا، نحن لا نتوقع أن تكون هنالك حلول «سحرية» تقترب من «المعجزات»، لأن الأوضاع في المنطقة تجعلنا نؤمن بذلك، والأمل كبير بأن يسود اجتماعات القمة صفاءُ النية وصدق المقاصد، وأن تدار الحوارات وتناقش القضايا بشفافية ومسؤولية تضع في الاعتبار مستقبل الشعوب العربية، وحقها في أن تكون بلدانها آمنة ومستقرة ومتطورة على جميع المستويات.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

العلاقات السعودية - الأمريكية تحالف صامد رغم كل التحديات

صالح بن محمد الخثلان

ليس هناك موضوع على الساحة الدولية يدهش المراقبين السياسيين أكثر من رسوخ وصلابة العلاقات السعودية – الأمريكية، على رغم ما واجهته من تحديات وصعوبات منذ تأسيسها قبل 80 عاما.

نجحت الرياض وواشنطن في تحصين هذه العلاقة ضد أي تهديد واستطاع صناع القرار في العاصمتين تحويل كل تحد للعلاقة إلى فرصة لتمتينها والانطلاق بها من جديد نحو فضاءات أرحب من التعاون الاستراتيجي.

دهشة المراقبين مردها حجم التحديات التي واجهت العلاقات والتي أطاح شبيهها بعلاقات بين دول جمعتها مصالح لا تقل أهمية، كما تزداد الدهشة لهذه الصلابة في علاقات البلدين بالنظر إلى الاختلاف الثقافي الكبير بينهما وافتقاد العلاقة لقاسم حضاري مشترك. فالمملكة رائدة الأمة الإسلامية والولايات المتحدة زعيمة النظام الرأسمالي الغربي، وبين الطرفين ما بينهما من اختلافات جذرية معلومة، كيف إذا صمدت العلاقة وترسخت على رغم كل التحديات واختلاف المرجعية الحضارية للبلدين؟

لا يمكن تفسير هذه الحال من الانسجام المتقدم جداً بالرجوع للمصالح التي تجمع البلدين فقط، فالعلاقات بين دول العالم كافة تقوم على مصالح مشتركة والتي لولا وجودها لم يكن هناك حاجة للعلاقات أصلا. السر في متانة التحالف السعودي – الأمريكي نجده في الكيفية التي تدار بها العلاقة، فمنذ اللحظات الأولى للتأسيس أدرك الطرفان حدود العلاقة واتفقا على ترك مساحة للقضايا الخلافية كي لا تمس جوهر العلاقة الثنائية.

كانت فلسطين وما زالت القضية الخلافية الأولى والأكثر أهمية في العلاقات، إذ تعبر الرياض وواشنطن عن مواقفين مختلفين بشكل تام ويستمران في التمسك بموقفيهما المتعارضين، فالرياض تلتزم بموقف ثابت يتمثل في إنهاء الاحتلال ومنح الشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة، في حين تستمر واشنطن في تقديم دعمها الكامل لإسرائيل. ومنذ تأسيس العلاقات السعودية – الأمريكية والقضية الفلسطينية محل نقاش وجدل عميق ومتواصل بين المسؤولين السعوديين والأمريكيين يصل أحيانا حد التصادم، إلا أن الطرفين يحرصان دائما على ألا يؤثر هذا الاختلاف مهما اشتد في العلاقات الثنائية بأي شكل كان.

هذا إذا سر صمود التحالف السعودي – الأمريكي خلال هذه العقود.. «تأطير وتقنين الاختلاف مهما كان حجمه».

من أبرز التحديات التي واجهت العلاقات السعودية – الأمريكية حرب 1973 وحظر المملكة تصدير النفط، وكان ذلك قرارا استثنائيا لأسباب مبدئية وعملية أثبتت المملكة من خلاله قدرتها واستعدادها على توظيف أهم إمكاناتها لحماية المصالح العربية. ولكن سرعان ما تجاوز الطرفان هذه الأزمة واستعادت العلاقة قوتها وتأسست استراتيجية للتحرك المشترك على المستوى الدولي استمرت حتى 2001 حيث هجمات سبتمبر التي كادت تعصف بالعلاقات.

من يتذكر تلك الهجمات الإرهابية وتداعياتها الخطرة – حيث الدعوات من كل أطياف المجتمع الأمريكي لمعاقبة السعوديين وقطع العلاقات معهم – لا يمكن أن يصدق أن العلاقات تعود من جديد وفي ظرف 4 أعوام فقط وتكتسب أبعاد تعاون جديدة بعد زيارة خادم الحرمين الشريفين للولايات المتحدة، إذ تستقبل الجامعات الأمريكية أكثر من 100 ألف طالب، ويتوثق التعاون لمواجهة الشبكات الإرهابية في المنطقة وخارجها. فبعد أن كانت حال الطوارئ تستنفر في مطار أمريكي لمجرد اكتشاف خطأ في تأشيرة طالب سعودي، نجد أن الطيارين السعوديين يعودون للتحليق بطائراتهم الحربية فوق الأراضي الأمريكية ضمن مناورات العلم الأحمر.

السبب في هذا التحول السريع وغير المتوقع يكمن في السر الذي أشرنا إليه والذي لم يدركه الكثير من المراقبين والمتمثل في كيفية إدارة العلاقة، هذا السر هو ما يجعلنا نطمئن بأن ما تعانيه العلاقات بين الرياض وواشنطن اليوم من توتر بسبب اختلاف المواقف من الربيع العربي، وكذلك حول التفاهمات الأمريكية – الإيرانية سيتم تجاوزه وستعود العلاقات إلى كامل قوتها وصلابتها.

وكما اختلفنا ولا نزال حول فلسطين، فلنختلف على الربيع العربي لكن دون أن نسمح لاختلافنا أن يؤثر في علاقاتنا الثنائية، ولكن هناك شرط مهم جداً لضمان استمرار نجاح هذه المعادلة وهو حماية العلاقة من تأثير وتدخلات من هم خارجها سواء من الناحية المؤسسية أو الفكرية. وهذا هو المتغير الوحيد الذي ظهر لي في التوتر الراهن والذي يسبب القلق على مستقبل العلاقة في حال تمكن هؤلاء من التأثير على العلاقة بأفكارهم وأطروحاتهم المتوترة.

أدركنا ورضينا بأن العلاقة مع واشنطن تعد أحد الأسس الاستراتيجية لسياستنا الخارجية، وهذا يعني ضرورة المحافظة عليها وحمايتها، كما أدرك صناع القرار في واشنطن عبر العقود الماضية القيمة الاستراتيجية للعلاقة مع المملكة وحرصوا على حمايتها وتجاهل كل دعوات لإعادة النظر فيها، وهي دعوات تصدر ممن لا يدركون عمق هذه العلاقة وأهميتها للتحرك الأمريكي في العالم. وهذا ما سيتم تأكيده من جديد عندما تستقبل الرياض أوباما خلال الأيام المقبلة.

عن «الحياة» اللندنية

حظر التغريد المفروض على «تويتر» يضر بأردوغان وتركيا

سونر چاغاپتاي

في 20 مارس، بعد يوم واحد من تهديد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان «باستئصال «تويتر»»، تم حظر المستخدمين الأتراك لسبب غير مفهوم من الوصول إلى موقع التواصل الاجتماعي الشهير. فوفقا لصحيفة «نيويورك تايمز»، أصدر مكتب رئيس الوزراء بيانا بأن قرار حظر «تويتر» كان ضروريا بسبب «عدم تعاون الموقع بعد حكم أربع محاكم محلية بحذف بعض المحتوى».

يشار إلى أن تركيا واحدة من بين الدول العشر الأكثر استخداما لموقع «تويتر» على مستوى العالم، حيث يوجد إثني عشر مليون مستخدم في جميع أنحاء البلاد، وسوف يصعب تنفيذ الحظر، حيث لا يزال بوسع المواطنين الوصول إلى أي موقع محجوب من خلال خوادم الإنترنت الموجودة خارج البلاد أو من خلال بعث رسائل «تويتر» عن طريق إرسال رسائل نصية. وسواء كان الحظر مستداما أم لا، فقد يكون أقرب إلى الرمزية منه إلى العملية، الأمر الذي يبرز التحديات التي تواجه أردوغان في الوقت الذي تستعد فيه تركيا للانتخابات المحلية في جميع أنحاء البلاد المقرر إجراؤها في 30 مارس والانتخابات الرئاسية خلال فصل الصيف.

الطبقة الوسطى الجديدة في تركيا لديها معرفة عميقة بوسائل التواصل الاجتماعي

أدى التحول الاقتصادي الذي شهدته تركيا خلال العقد الماضي تحت قيادة «حزب العدالة والتنمية» بزعامة أردوغان إلى خلق طبقة وسطى قوية. والمفارقة أن هذه الشريحة من السكان هي التي تتحدى الحكومة بشكل متزايد. فمنذ العام الماضي، شهدت تركيا مسيرات مناهضة للحكومة، وعلى الأخص تلك التي اندلعت في «منتزه جيزي» و «ساحة تقسيم»، طالب خلالها المواطنون بحقوق أوسع، بما في ذلك احترام حرية تكوين الجمعيات، والتجمع، ووسائل الإعلام، والتعبير. لقد أصبح «تويتر» وغيره من مواقع وسائل التواصل الاجتماعي، الذي يتم الوصول إليها بصفة أساسية باستخدام الهواتف الذكية باهظة التكلفة، أداة تساعد هذه الطبقة الوسطى الثرية والمثقفة في تنظيم احتجاجات ضد الحكومة. ووفقا لدراسة أجراها «مختبر وسائل الاعلام الاجتماعية والمشاركة السياسية» في جامعة نيويورك في 2013، كانت 30 في المائة فقط من التغريدات حول الاحتجاجات في مصر في عام 2011 قد نشأت أصلا في مصر ومكتوبة باللغة العربية، وفي المقابل كانت 90 في المائة من التغريدات حول احتجاجات «منتزه جيزي» قد تم إرسالها من تركيا ومكتوبة باللغة التركية.

وفي الآونة الأخيرة، برزت مواقع وسائل التواصل الاجتماعي بشكل بارز فيما يتعلق بالحراك القائم بين أردوغان و«حركة غولن»، وهي شبكة مؤثرة من مؤيدي أردوغان السابقين الذين انشقوا عنه منذ ديسمبر. ويقيم زعيم الحركة، فتح الله غولن، حاليا في الولايات المتحدة، وقد استخدم أردوغان هذه الحقيقة ليس لانتقاد أمريكا فحسب، بل أيضا لمختلف المؤسسات الدولية ومواقع وسائل التواصل الاجتماعي مثل «تويتر»، زاعما أنها متواطئة في مؤامرة ضده وضد الحكومة التركية. كما تم استخدام موقعا «تويتر» و «فيسبوك» للتعبير عن مزاعم فساد ضد الحكومة، الأمر الذي يضر بمصداقية أردوغان ويلوث سمعته السياسية. وفي حين تشير استطلاعات الرأي بأن حزبه لا يزال من المرجح أن يفوز في الانتخابات في 30 مارس، إلا أنها تشير أيضا إلى أن شعبية «حزب العدالة والتنمية» قد تكون آخذة في التناقص نتيجة قيام حملات مستمرة وظاهرية مناهضة للحكومة.

ويلجأ معارضو أردوغان – سواء كانوا ليبراليين، علمانيين، يساريين، أم من أنصار غولن – إلى شبكات التواصل الاجتماعي للإعراب عن تحديهم له. وقد جاء رده، لا سيما قرار حظر «تويتر»، معبرا عن العقبات التي ستواجه تركيا في المستقبل. فقد وجد نحو عشرة ملايين من مستخدمي «تويتر» في البلاد وسائل أخرى لتسجيل الدخول وتجاهل قرار رئيس الوزراء، مما يشير إلى أن جهود أردوغان لتضييق الخناق على حرية التعبير وإقصاء خصومه قد لا تفلح.

دور الولايات المتحدة

ردا على حظر «تويتر»، ينبغي على الولايات المتحدة أن تدرس نقل النقاط التالية إلى أنقرة:

إن أردوغان قد جعل من تركيا دولة ذات دخل متوسط خلال العقد الماضي، وأمامها الآن فرصة لكي تصبح اقتصادا متقدما لو أنها بنت اقتصاداً يقوم على القيمة ومجتمع المعلومات. وبمعنى آخر، تستطيع تركيا بقيادة أردوغان أن تواصل الصعود لو أنها تحولت من دولة تصدر السيارات إلى دولة تمثل مركزا لشركة «جوجل». وسوف تفر الشرائح المبدعة في تركيا لو واصلت الحكومة مسارها الحالي، كما سيتحاشى من هم خارج البلاد الرجوع إلى تركيا لو لم يستطع قادتها إتاحة وصول دائم إلى الإنترنت وضمان حرية التعبير والإعلام، والتجمع، وتكوين الجمعيات، واحترام المساحات الفردية والبيئية والاجتماعية – التي كانت جميعها مطالب رئيسية لمتظاهري «منتزه جيزي» ومنتقدي أردوغان في اليسار واليمين السياسي.

لو ظلت تركيا مجتمعاً مفتوحاً، فسوف تواصل صعودها. وهذا المسار التصاعدي هو في مصلحة الجميع، وخاصة لأردوغان. ومنذ عام 2002، فاز حزبه في ثلاثة انتخابات برلمانية واثنين من الانتخابات المحلية، بصفة أساسية بفضل تحقيق نمو اقتصادي مبهر. وشهدت تركيا نمواً لأنها جذبت استثمارات دولية يبلغ متوسطها نحو 40 مليار دولار سنويا. وسوف يتوقف تدفق الأموال الأجنبية لو عجزت تركيا عن الاستمرار كمجتمع منفتح؛ كما سينسحب المستثمرون الدوليون إذا تم حظر مواقع وسائل التواصل الاجتماعي الشعبية. وسوف يعتمد نجاح أردوغان في الانتخابات المقبلة على قدرته على الحفاظ على صورة تركيا كدولة مفتوحة للأعمال التجارية والأفكار.

إن نمو تركيا والحظوظ السياسية لأردوغان أمران مترابطان عن كثب. كما أنهما مرتبطان بالاقتصاد العالمي والحريات المتاحة لمواطني معظم البلدان المتقدمة.

سونر چاغاپتاي هو زميل «باير فاميلي» ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن. وأحدث مؤلفاته هو الكتاب الذي صدر باللغة الانكليزية – «صعود تركيا: أول قوة مسلمة في القرن الحادي والعشرين».

عن معهد واشنطن.. وسونر چاغاپتاي هو زميل أقدم ومدير برنامج الأبحاث التركية في المعهد.